

السيد الرئيس،،

أصحاب المعالي والسعادة،،

السيدات والسادة،،

- بداية، أود ان أشكر رئيسة الدورة الـ ٥٧ للجنة السكان والتنمية السيدة/ Naomi Espinoza Madrid، على جهودها الحثيثة في قيادة اعمال اللجنة وضمان التوصل إلى توافق في الإعلان السياسي.
- يشكل هذا العام احتفالاً مميزاً بالذكرى الثلاثين لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، والذي اعتمد برنامج عمل متكامل وضع مبادئ أساسية لقضايا السكان والتنمية، وتنعقد الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية هذا العام لمراجعة وتقييم تنفيذ المبادئ المهمة التي تضمنها برنامج العمل لضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع.
- إن برنامج العمل وضع نهجاً واضحاً حول مواضيع السكان والتنمية، وتطرق إلى التأكيد على مبادئ أساسية ومنها الحق في التنمية، والمساواة والتوازن بين الجنسين، وحق الجميع بالصحة والتعليم، ودور العائلة التي تشكل النواة الأساسية للمجتمعات، وغيرها من المبادئ التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان النمو الإقتصادي والازدهار الاجتماعي.
- وحيث أن العالم يقف اليوم أمام عدد من التحديات، لا بد من تكاتف الجهود الدولية في التسريع بتنفيذ أهداف برنامج العمل، وأهداف التنمية المستدامة، وإيجاد الحلول لمعالجة أكبر التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، في ظل المتغيرات الدولية الكثيرة، التي تؤثر سلباً على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.
- ولابد هنا من الإشارة الى التغيرات الديموغرافية/ أو السكانية التي قد تشكل تحديات وفرص في بعض الأحيان، وأهمية الالتزام والتصميم لإدماج قضايا السكان بشكل فعال في مقترحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق حياة أفضل لجميع الأفراد بما في ذلك الأجيال القادمة.

السيدات والسادة،،

- إن المملكة العربية السعودية تهدف من خلال النهج التنموي لصنع نهضةٍ شاملة ومستدامة محورها وهدفها الإنسان، مؤمنة بالدور المحوري الذي يؤديه الفرد في دفع عجلة النمو والتنمية ونهضة الوطن.

- كما أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى تعزيز الجهود في البناء والتطوير بما يلي تطلعات الأجيال، ويسهم في تمكين جميع فئات المجتمع ومنها فئة الشباب، وترسيخ قيم الانفتاح والحوار والتسامح والتعايش، كما تولي المملكة أهمية بالغة لمواضيع حقوق الإنسان وأهمية تعزيز وحماية تلك الحقوق.
- ومنذ انطلاق الرؤية، أسهمت الإصلاحات بتعزيز حقوق المرأة، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتحسين نوعية الحياة لجميع الأسر بالمملكة، من خلال الاستثمار في تعليم المرأة، وتنمية المهارات، وتوفير الفرص المتساوية بين الجنسين في العمل، في تحفيز النمو الاقتصادي والإبداع على نطاق أوسع، كما أن خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي ضمن تلك الرؤية ٢٠٣٠، سعت بشكل حثيث تحقيق نمو اقتصادي متنوع "يرتكز على رأس المال البشري".
- كما تولي بلادي موضوع الحق في التنمية أهمية قصوى، إذ تدرك أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية الجميع، وهي عامل رئيسي لتمتع الفرد بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية كاملة، وأشير هنا إلى جهود المملكة التنموية ضمن ذراعتها التنموي الصندوق السعودي للتنمية والذي غطت مشاريعه أكثر من ٩٣ دولة -حتى حينه- في مختلف القارات لتلبية احتياجات الدول النامية ودعم التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستدامة في تلك الدول.
- كما نشير إلى حق التعليم، ونؤكد على إيماننا البالغ بأن التعليم محرك رئيسي لتعزيز التنمية المستدامة، حيث جعلت المملكة التعليم أحد أهم مرتكزاتها بهدف تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة.

في الختام،،

نود الإشارة إلى أهمية المبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهمية التسريع في تنفيذ أهدافها التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة للأفراد وللأجيال المقبلة، لضمان نمو اقتصادي وشامل للجميع.

وشكراً